

اللغة فقط كاف في وجه التسمية ولا حاجة فيه الى كونها بمعنى الاصطلاح ويحتمل ان يكون
المعنى وكذا ان لا يحتاج وزعم اللغة الى الاصطلاح وكسفي في الاستعارة بالمعنى اللغوي كما
اكتفينا في الكناية بالمعنى اللغوي فلا حاجة في شئ منهما الى التحمل على المعنى الاصطلاحى فافهم
ولعل الامر بالغم ليذهب الذين لا الاحتمال الثاني فان فيه دقة لان كراهج هو لفظ
المشبه به المستعمل في المشبه فيه ان الاستعارة التخييلية عند من ليست كذلك بل مجاز عقلى
عندهم لا لغوى فان قلت مراد الشارح ان الاستعارة التي هي قسم من المجازى اللغوي
يكون على مذهبهم اقرب الى الضبط قلنا على مذهب الخطيب يكون ايضا كذلك
فلا اختصاص لهذه الاقرنية بمذهب السلف الا ان يقال ان لم يعتد بمذهب الخطيب
ولو احتمل اى ولو كان الذي سببه له غيره محتملا الا اننا نحكم بالظاهر والظاهر انه لم يذهب
الى غير هذا القول ثم لست نه اى استعارة واظهاره فانه بهذا الوصف اشهر منه
بعلمه او وصف آخر انه مختار الجهوره واما اصل ان تركب التبريح بكاد ان يكون
اول اذ فيه الاشارة الى كثير جهات الاستعارة تأمل وكثير من الكلام السكاكى يميل اليه
لوجه ادخال المعنى لفظا به في قوله يشعر ظاهرا كلام السكاكى اه الا ان مذهب هذا
اى مذهب السلف ان عبارته اظهر اى مذهب اليه التقاربان من ان مذهب
فيها مذهب السلف باذاعة انه عينه حال من المشبه به اى ملتبس باذاعة ان
المشبه عين المشبه به والمعنى انها لفظ المشبه المستعمل في المشبه به الا دعائى ولو قال
في المشبه به الا دعائى لكان احضروا وضع غير ظاهرة ولو بالمعنى اللغوى بل الظاهر انها
معرضة ولا كناية هناك لا بالمعنى اللغوى ولا بالمعنى الاصطلاحى وانما قال غير ظاهرة
ولم يقل لا وجه لشيء منها استعارة بالكناية او ممكنة لانه يمكن تصحيح تشبيهها كناية

او ممكنة بانها اذا استعمل لفظ المشبه في المشبه به الا دعائى فكان في الاستعارة كناية
اى خفاء بالنسبة الى المصحة تأمل وان سلم ظهور وجه كونها استعارة فبئس ان
كونها استعارة ممنوع لما سياتى عن قريب ولما اركب المعنى الشارح في رد التبعية
الى الكناية تبعا للقول اشار الى وجه الشارح بقوله يجعل قرينتها اى يجعل ما هو قرينة
التبعية عند القوم ونحن دفعنا ما في رسالتنا حيث قال فيها لسكاكى ان يقول انما
اربت بالمعنى الموت الموصوف بالاخذ مع السمع ولا شك انه ج يكون مستعملا
في غير معناه الظاهر وان لم يكون عطفا على اللفظ المشبه اه الاظهر انه بالنسبة
لان لورع لا يعلم ان الاستعارة في الفعل لا يكون الا تبعية عند السكاكى تطامع ان المراد
به ذلك يتم به الا ان لم عليه مما لم يثبت اى لم يدفع الى الان بانهم لو قبلوا الاعتبار
في التبعية اى يجعل قرينة التبعية استعارة بالكناية ويجعل التبعية قرينة الالكنتى
استفوا عن اعتبار ما اه في ان القوم لا يستفون عن اعتبار التبعية بربها
الى الكناية لان التبعية التي قرينتها حاليتها لا يمكن رد اى الكناية ولا يشع كلامه اى
كلام السكاكى بانها اى السكاكى بردا مع قرينتها الى الاستعارة اه ليكون حقيقة
اى جديدة باسم الاستعارة يشع كلام السكاكى في الكناية لانها ج يكون مجاز لغويا
لا مجازا في الاثبات فيكون موافقة لبا في الاستعارة في كونها مجازا لغويا بخلاف
ما اذا كان مجازا في الاثبات فانها وان كانت حقيقة باسم الاستعارة لكن لا
في الغاية فلما سكاكى ان يعدل عن القول به اى يجعل الاستعارة التخييلية للصورة
الواقعية الى قول السلف في التخييلية لمصلحة الرد المذكور لان النفع فيه اى في الرد
الكثير النفع في كونها حقيقة باسم الاستعارة في الغاية وهو لقبيل الافم والتقريب



Copyright © King Saud University